مركز تكامل للدراسات والابحاث

دراسات محكمة

حالة الاستثناء والإنسان الحرام
الأسس الخفية للسلطة في حالة الطوارئ عند جورجيو أغامبين

عبد الإله سطي

أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري

جامعة ابن زهر/أكادير

All rights reserved

جميع الحقوق محفوظة

مركز تكامل للدراسات و الأبحاث
TAKAMUL centre for Interdisciplinary Research and Studies

تقديم:

أدى ما يعيشه العالم من تقلبات اقتصادية وسياسية واجتماعية جراء التداعيات التي خلفتها الجائحة الوبائية لفيروس كرونا "كوفيد19" Coronavirus (COVID-19) مطلع هذه السنة، إلى استدعاء النقاش حول منظومة الضبط وتقييد الممارسة الحياتية اليومية للأفراد، خصوصا وأن الجائحة دفعت معظم الدول إلى اتخاذ إجراءات استثنائية لضبط حرية تنقل الأفراد وحقوقهم في التجول، عبر فرض قوانين الحجر الصحي، وهو ما قيد العديد من الحقوق الأساسية للمواطنين التي تنص عليها القوانين والدساتير والمواثيق الدولية.

في هذا الباب طرحت أسئلة عديدة حول جدلية الأصل والاستثناء في تنزيل القاعدة القانونية؟ ومن خلاله مدى أحقية الحكومات في تعطيل قوانين أصلية وفرض ضوابط شكلية ومعيارية استثنائية للحد من تنقل الأفراد وتجمَعاتهم؟ ثم استحداث قوانين مستجدة تنص على معاقبة المخالفين لقوانين الحجر الصحي الذي فرضته منظومة الطوارئ التي لجأت إليها معظم الدول للحد من انتشار الفيروس القاتل؟ ثم إلى أي درجة انعكست تلك الضوابط المعيارية على سمو القاعدة القانونية الأصلية؟

لتسليط الضوء على هذه التساؤلات اتَقد النقاش حول كتابات المفكر الإيطالي جورجيو أغامبين، كأحد المنظرين الرئيسيين لأطروحة سيادة السلطة وقوانين حالة الاستثناء، خصوصا كتابه "حالة الاستثناء: الإنسان الحرام"[1]، الصادر سنة 2003 وهو جزء من كتاب يشمل سبع مجلدات، كلها انصبت حول معالجة الإشكاليات التي تطرحها السلطة السيادية، والأسس التي يستند إليها القانون لفرض حالة الاستثناء.

نقطة انطلاق الكتاب هو المفهوم الذي أعطاه كارل شميت للسيادة ودور السلطة في سن القانون وفرضه على المجتمع، والسهر على استتباب الأمن كما ينص عليه القانون. فوفق كارل شميث السيد أي الحاكم هو من يقرر في حالة الاستثناء، وله سلطات خارج النظام القانوني الساري في الوضع الطبيعي، انطلاقا من مبدأ أن الضرورة ليس لها قانون، أي حينما تفرض ظروف حالة الطوارئ أو أحداث عرضية تهدد سلامة وتماسك المجتمع، فلا يبقى للقانون ذريعة في ظل وجود الحاكم، الذي ترجع له السلطة السيادية من أجل الحفاظ على أمن الدولة واستقراراها. فالأهم وفق شميث أن تظل الدولة قائمة بغض النظر عن انحسار النظام القانوني أو عدمه. وثمة أسباب شتى يمكن للحاكم السيد أن يلجأ لتعليق العمل بالقانون، كظرفية الكوارث الطبيعية، أو في حالة نشوب الحرب الأهلية، أو باختصار في الحالة التي لا يكون النظام القانوني القائم القدرة على تقنينيه أو التحكم فيه.

يلجأ الحاكم في هذه الحالة، وفق شميث، باعتباره صاحب السلطة السيادة بالدولة، إلى تعليق النظام القانوني وفرض حالة الاستثناء، ما يؤدي إلى الكشف عن حيز غير مقنن تفقد فيه القوانين الاعتيادية فاعليتها[2].

يؤسس كارل شميث، بناء على ذلك، لنظريته حول حالة الاستثناء، من منطلق أنه من حق الدولة أن "تعلق العمل بالقانون في الحالات الاستثنائية على أساس حقها في المحافظة على الذَات"[3]. وهو ما يفضي إلى تعليق القاعدة أو إلغائها. غير أن هذا التعليق يرمي مرة أخرى إلى خلق وضع يسمح بتطبيق القاعدة، وتفصل حالة الاستثناء القاعدة عن تطبيقها لجعل التطبيق أمرا ممكنا. فتستحدث حالة الاستثناء في القانون حيزا لا معياريا لجعل التقنين الفعلي للواقع ممكنا[4]. يظهر هذا القول النزعة في الدفاع عن

---

[1] جورجيو أغامبين، حالة الاستثناء: الإنسان الحرام، ترجمة ناصر إسماعيل ط1. (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2015).

[2] المرجع السابق، ص 41.

[3] كارل شميث، اللاهوت السياسي، ترجمة رانية الساحلي وياسر الصاروط. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 53.

[4] المرجع السابق، ص 54.

الدولة القوية، التي تبرز قدرتها على مواجهة كل ما يهدد بقائها السياسي، وهو ما يثير حفيظة جورجيو أغامبين النقدية لحالة الاستثناء، حيث يبدي تخوفه من أن تضحي موردا لتبرير وشرعنة مظاهر الهيمنة السلطوية لمن يمللك السلطة السياسية.

من هذا المنطلق، يمكن لحالة الاستثناء وفق أغامبين تعطيل القانون نفسه، وهو ما يعني أن القاعدة القانونية قد فقدت مضمونها، وقوتها الضبطية، أي أنها صارت مجرد مبدأ فارغ. فالقانون يكون ساري المفعول لكن من دون أي مدلول[5]. وهي تقدم نفسها كإجراء غير قانوني لكنه متفق مع النظام القانوني والدستوري، ويتحقق هذا الإجراء ويصبح حقيقة واقعة عبر إنتاج قواعد معيارية جديدة.

وبالتالي،"يستحيل أن نكون محميين بواسطة القانون، بل على العكس، نكون مطرودين من حمايته، أي أنه قد تركنا، وهجرنا وتخلى عنا"[6]. يستدل أغامبين على هذا الوضع بوصف "الطرد السيادي"، بمعنى أن اللجوء إلى فرض حالة الاستثناء على القاعدة القانونية، يؤدي إلى طردي إلى الحياة المستباحة أو الحياة العارية، المعرضة للتهديد في أي وقت جراء هجرنا لقانون كان ساري المفعول.

على نحو آخر، تتمثل المشكلة الأصلية التي يطرحها أغامبين في أنه يرى السلطة القائمة على حالة الاستثناء، أنها سلطة مؤسسة على حياة عارية، مهددة لحرية الآخرين، من أجل ترسيخ تواجدها واستدامة سلطتها. فهي تلجأ لتوظيف ظروف حالة الاستثناء لتبرير تعليق النظام القانوني القائم، وحيازة السلطة المطلقة، ثم العمل على تحويلها إلى حالة مستدامة وذلك حتى في بعض الأنظمة الدستورية الديمقراطية.

يتساءل أغامبين كيف يستطيع الحاكم إعلان حالة الاستثناء، ليشكل النظام الذي لا يتميّز بالقانون الذي يؤسسه من خلال الدستور، فبالنسبة له لا يمكن الجزم بأن حالة الاستثناء هي حالة قانونية بحتة أو سياسية بحتة ما يجعلها صعبة التعريف، كما يحدث في حالات الثورات والمقاومة، لتعرّف بأنها تلك الحالة التي يسهل فيها تبرير أفعال صاحب السلطة أو السيادة للحفاظ على النظام القانوني، وكأنها كما يقول أغامبين تعليق القانون لأجل القانون.

وفي معرض تحليله لنظرية حالة الاستثناء، يعود أغامبين إلى أحد النظم القانونية الرومانية القديمة، ليبرز أن إقرار حالة الاستثناء متجذرة تاريخيا كسياسة متبعة لأجل استدامة السلطة السيادية للحاكم، حيث كان يلجأ في النظام القانوني الرماني القديم، إلى فرض نظام "الإيوستيتيوم" الذي يخول للجمهورية الرومانية كلما تعرضت لخطر داهم، باللجوء إلى تعليق النظام القانوني القائم، لمواجهة الحالة الطارئة بما يلزم من آليات حتى تلك التي لا تتماشى مع النظام القانوني الأصلي. وهو ما اتبعته الحكومات حتى في الأنظمة السياسية الغربية المعاصرة، حيث كلما رأت أن هناك خطرا يهدد كيانها وفق تقديرها، يتم تغييب نظام فصل السلط وتحل السلطة التنفيذية محل السلطة التشريعية، التي تتحول إلى أداة طيعة وتابعة، عبر سن مراسيم تشريعية تخول لها الحد من الحريات الشخصية، وباقي الحقوق التي تعتبر أساس الدستورانية الليبرالية.

ثم يثير أغامبين النقاش الجوهري المتصل بمشكل استخدام العنف خلال حالة الاستثناء؛ فالعنف الشرعي الذي تمارسه الدول خلال سريان النظام القانوني في الحالات العادية، يطرح إشكالات عديدة خلال سريان نظام حالة الاستثناء، حيث تصبح حريات الأفراد وحقوقهم الشرعية مستباحة، بدعوى تعليق القانون. وهنا يطرح أغامبين ثنائية متعارضة بين ما يسميه بالعنف القانوني الذي تملكه الدولة بشكل شرعي خلال سريان القانون في الحالات العادية، وما يدعوه بالعنف النقي الذي يسبق لحظة

---

[5] جورجيو أغامبين، مرجع سابق، ص 52.

[6] لتسليط المزيد من الضوء على هذه الفكرة يمكن الرجوع إلى مؤلف: جورجيو أغامبين، المنبوذ: السلطة السيادية والحياة العارية، ترجمة: عبد العزيز العيادي (بغداد: منشورات الجمل، 2018).

توطيد القاعدة القانونية التي تجرم أي فعل منتهك لحقوق الأفراد.

في المجمل يمكن تلخيص أطروحة أغامبين في هذا العمل من خلال بعبارة وجيزة، تتمثل في أن الرجل استطاع من خلال قراءته لمتن كارل شميث أن يخلص إلى أنه يمكن للحاكم صاحب السلطة السيادية من خلال لجوئه إلى فرض حالة الاستثناء، إلى أن يشكل النظام الذي يريده خارج نطاق القانون الذي يؤسسه الدستور، بل بتعليقه للنظام القانوني القائم. وهو ما يؤدي إلى تسييد هيمنته السياسية على كافت منافذ المجتمع.

وعليه تظهِر مركزية أطروحة أغامبين بأعراض حالة الاستثناء على سلطات الحاكم السيادية، مدى سكونه بهاجس التخوف من تغول السلطة واتخاذها لحالة الاستثناء كذريعة لهيمنتها على المجال العام، وهو ما برز في المواقف التي قام بتصريفها إبّان انتشار فيروس كورونا كوفيد 19، وما أفرزه من مظاهر الحجر الصحي وفرض التباعد الاجتماعي، ثم الحد من حرية الأفراد في التنقل، عبر فرض قوانين استثنائية وتعطيل قوانين أخرى. حيث تساءل أغامبين متعجبا "لماذا تخلق السلطات الحكومية ووسائل الإعلام مناخا من الذعر، يتسبب في حالة استثناء حقيقية تتضمن تقييد الحركة وتعليق الحياة اليومية والعمل في مناطق بأكملها؟"، معتبرا أن تلك الحالة تؤدي لفرض "عسكرة حقيقية" على تلك المناطق، في صيغة وصفها الفيلسوف الإيطالي بـ"الغامضة وغير المحددة"[7].

هذا الرأي في تقييم الوضعية التي أفرزتها حالة الطوارئ، والحد من حريات الأفراد في التنقل والاجتماع، يظهر من زاوية أخرى مدى وفاء أغامبين لأطروحته المناقضة لفرض حالة الاستثناء. فبرأيه أن "المجتمع الذي يعيش في طوارئ دائمة لا يمكن أن يكون حرا، مؤكدا أن مجتمعنا المعاصر ضحّى بالحرية للأسباب الأمنية، وحكم على نفسه بالعيش في خوف دائم، وأضاف أن "أكثر الحروب عبثية هي الحرب مع عدو يقيم في داخلنا لا بالخارج"[8].

إن موقف أغامبين من الجائحة وما أفرزته من حالة استنفار عامة، سوف يثير حفيظة العديد من الباحثين والمفكرين، الأمر الذي خلق جدلا وسجالا فكريا واسعا، درات أطواره بالعديد من المنابر الأوربية. فجان لوك نانسي الفيلسوف الفرنسي انتقد بشدة التصور الذي يضعه أغامبين لحالة الاستثناء، معتبرا الإجراءات الاستثنائية التي تتخذتها الدول، عندما تكتسح العالم كله في غضون شهرين، لا تسمى استثناء[9]. لهذا يحث نانسي أغامبين على ضرورة مراجعته للمفهوم الذي يقدمه لحالة الاستثناء، على اعتبار أن تعريفه يعجز عن ملاحظة أن الاستثناء بات هو القاعدة بالفعل، في عالم تتزايد فيه الصلات التقنية بكل أنواعها إلى درجات لم نعرفها قبلا، وتنمو بنفس معدّل النمو السكاني. وحتى في البلدان الغنية ينطوي تزايد التعداد السكاني على متوسط أعمار أطول، ومن ثم زيادة في عدد المسنين والمجموعات السكانية المعرضة للخطر بشكل عام[10].

من جانب آخر جاء رد الفيلسوف الإيطالي "روبرتوايسبوزيتو" على أغامبين، من زاوية روح القانون، مبرزا أنه من الناحية القانونية، تعتبر مراسيم الطوارئ، التي تم تنزيلها بذريعة تطويق انتشار الجائحة، حتى في الحالات التي لن تكون هناك حاجة إليها على هذا النحو، يدفع السياسة نحو إجراءات استثنائية يمكن -على المدى الطويل- أن يقوض ميزان القوى لصالح السلطة التنفيذية. لكن الذهاب إلى حد القول -في هذه الحال- أن هذا خطر على الديمقراطية يبدو لي أنه مبالغ فيه على الأقل[11].

حاول بدوره، الفيلسوف السلوفيني سلافوي جيجيك في مقال له، الرد على أغامبين، من خلال القول: "أن الحجر الصحي

---

[7] المراقبة والمعاقبة..جدل فلاسفة أوربيون بشأن جائحة كورونا، الجزيرة نت، https://bit.ly/37wDffB، شوهد بتاريخ 10 يونيو 2020.

[8] المرجع السابق.

[9] Jean-Luc Nancy, Viral Intrusions and (other) Friendships, https://bit.ly/2AyH0Fk, consulted in June 15/2020.

[10] عائشة النجار، حوارات الفلاسفة وأشياء أخرى، عمران، https://bit.ly/3e8ALGy، شوهد بتاريخ 15 يونيو 2020.

[11] المرجع السابق.

والإجراءات الحكومية بالفعل تحدّ من حريتنا، لكن التهديد بتفشي الجائحة أدى أيضا لأشكال من التضامن المحلي والدولي، بالإضافة إلى أنه عزز الشعور بالحاجة لمراقبة السلطة نفسها و"إثبات أن ما حققته الصين، يمكن تحقيقه بطرق أكثر ديمقراطية وشفافية"، بحسب مقاله "المراقبة والمعاقبة" المنشور في قسم الصالون الفلسفي بعروض كتب لوس أنجلوس"[12].

لم يلتزم أغامبين الصمت، بل عقّب على منتقديه، معتبرا أن "الخوف هو مستشار سيء، لكنه يجلب الكثير من الأشياء التي لا نرغب برؤيتها. المشكلة ليست في إبداء الرأي حول خطورة المرض، بل في التشكيك في العواقب الأخلاقية والسياسية للوباء. أول شيء تظهره موجة الذعر التي شلت البلد بوضوح هو أن مجتمعنا يؤمن فقط بالحياة العارية La vie nue. من الواضح أن الإيطاليين على استعداد للتضحية عمليًا بكل شيء -ظروف المعيشة الطبيعية والعلاقات الاجتماعية والعمل وحتى الصداقات والأمراض والمعتقدات الدينية والسياسية – على أن يقعوا في خطر الإصابة بالمرض. الحياة العارية - وخطر فقدانها - ليس شيئا يوحّد الناس، بل يعميهم ويفصل بينهم. بشر آخرون كما هو الحال في الطاعون الموصوف في رواية أليساندرو مانزوني، يعتبرون الآن كناقلين محتملين للطاعون الذي يجب تجنبه بأي ثمن، والذي يجب أن تبقى على بعد متر واحد على الأقل لتجنبه[13].

في المحصلة يمكن القول أن طرح أغامبين جاء بمثابة رمي الحجر في بركة ساكنة، خصوصا وأن العالم في ظل تداعيات الجائحة الصحية، أضحى أداة مسخرة أمام الأجهزة التنفيذية للدول. لما فرضته من تدابير وإجراءات استثنائية، في تمظهراتها ترمي إلى ضمان الأمن الصحي للمواطنين، بيد أنه؛ بالنظر إلى جوهرها سندرك حجم السلط الخفية التي تملكتها الأجهزة الحكومية، عبر سن تشريعات استثنائية مستجدة وتعليق تشريعات أخرى قائمة. إلى درجة وصلت في بعض البلدان الأوروبية كبلجيكا وفرنسا إلى منع تجمعات بشرية من داخل الفضاءات الخاصة، بالمنازل والتجمعات السكانية التي فرض على سكانها عدم تجاوز عدد عشرة أفراد داخل المنزل الواحد، فضلا عن المنع الكلي للتجول في بعض المدن بإيطاليا وإسبانيا، عبر فرض الحجر المنزلي. وهو ما أدى بالعديد من المواطنين إلى فقدان عملهم ومواردهم المالية.

تطرح هذه المسألة تماشيا مع قول أغامبين، حرية الأفراد التي تأمّنها لهم الدساتير والقوانين، في ميزان السؤال الديمقراطي. ومدى تأثير ذلك على مستقبل الديمقراطية داخل هذه البدان. ناهيك عن حجم التأثير الذي ستخلفه حالة الاستنفار الأمني، على دور الفرد داخل الفضاءات العمومية بالأنظمة الديمقراطية. وهل يحق مساءلة الحكومات عن انتهاكاتها وتجاوزاتها، خلال مرحلة الطوارئ الصحية.

نفس السؤال يمكن طرحه في حالة بعض البلدان العربية، التي انخرطت من جهتها في موجة من الإجراءات التدبيرية، تصب في مجملها على فرض حالة طوارئ وسن تشريعات استثنائية، بدورها تحد من تجمعات المواطنين، وتقيد من حريتهم في التنقل والتجول داخل الفضاءات العامة، ناهيك عن اعتماد تدابير إدارية احترازية تصب في تطويق انتشار الفيروس والحد من عدد المصابين به.

الحاصل أن عملية تنزيل الإجراءات الاستثنائية لتدبير أزمة جائحة كورونا سيطرح إشكالية الملاءمة، ما بين المخاطر المترتبة على الجائحة، وما بين شكل الإجراءات المتخذة للتعامل معها. وما بين معادلة الأمن الصحي مقابل الأمن القانوني والحقوقي للأفراد. حيث سجل العديد من التجاوزات الأمنية في تدبير الأزمة مما حذا بعدد من خبراء الأمم المتّحدة في مجال حقوق الإنسان، إلى حث الدول على تجنب المبالغة في التدابير الأمنية التي تتّخذها عند التصدّي لتفشي فيروس كورونا المستجد، وذكروها بأنه لا يجب أبدا استغلال الصلاحيات الاستثنائية في حالات الطوارئ لقمع المعارضة. قائلين: "ندرك خطورة الأزمة الصحية الحالية ونقرّ بأنّ

[12] المراقبة والمعاقبة وعواقب كورونا الأخلاقية، الجزيرة نت، https://bit.ly/2N8wUxf، شوهد بتاريخ 10 يونيو 2020.

[13] حواراتالفلاسفةوأشياءأخرى، مرجع سابق.

القانون الدولي يسمح باستخدام الصلاحيات الاستثنائية ردًا على التهديدات الكبرى، ولكنّنا نذكّر الدول بأنّ أي إجراءات طارئة تتّخذها لمواجهة فيروس كورونا يجب أن تكون متناسبة وضرورية وغير تمييزية". وأوضح الخبراء أن إعلان حالة الطوارئ في مختلف البلدان، سواء لأسباب صحية أو أمنية، يتّبع توجيهات واضحة من القانون الدولي. فعند استخدام صلاحيات استثنائية يجب الإعلان عنها صراحة وإبلاغ هيئات المعاهدات ذات الصلة حين تؤدّي إلى تقويض الحقوق الأساسية بما في ذلك الحركة والحياة الأسرية والتجمع، فتمسي محدودة إلى أقصى الدرجات. كما "لا يجب أبدا استخدام حالة الطوارئ المعلنة بسبب تفشي فيروس كورونا كعذر لاستهداف مجموعات أو أقليات أو أفراد معينين. ولا يجب أبدا أن تشكّل غطاء لعمل قمعي بحجّة حماية الصحة، أو أن تُستخدم لعرقلة عمل المدافعين عن حقوق الإنسان. كما يجب أن تعتمد القيود المفروضة للتصدّي للفيروس على أساس أهداف الصحة العامة المشروعة لا أن تُستَخدَم بكلّ بساطة لقمع المعارضة." بحيث قد تجد بعض الدول والمؤسسات الأمنية أن استخدام الصلاحيات الاستثنائية مغر لأنّه يوفر طرقا مختصرة لمعالجة بعض الأوضاع. وشدّد الخبراء قائلين: "بهدف منع مثل هذه القوى المفرطة من أن تتسرب إلى النظم القانونية والسياسية، يجب أن يتمّ تصميم القيود بدقّة وأن تتّسم بأدنى قدر من التدخل لحماية الصحة العامة[14]. تنبيه الخبراء الحقوقيون داخل منظمة الأمم المتحدة، يتسق بدرجة كبرى مع المخاوف التي سطرها جورجيو أغامبين في أطروحته حول الاستثناء، وما عززه من ملاحظات حول المخاطر التي يمكن أن تفرزها التدابير الاحتياطية والاستثنائية التي تم اعتمادها خلال فرض حالة الطوارئ بسبب الجائحة. التي قد تصبح ذريعة لدى العديد من البلدان، لسن تشريعات من الصعب اعتمادها خلال الظروف العادية، فضلا عن تكريس مناخ من الانضباط الصارم لأوامر وبيانات السلط الحكومية، مهما بلغ حجم حجرها على الحريات العامة.

في هذا الباب نسجل على سبيل المثال، البيان الذي أخصته منظمة "هيومن رايتس ووتش" Human Rights Watchالحقوقية المدافعة عن حقوق الإنسان، حكومة الأردن دون غيرها، منبهة لها؛ بضرورة "الالتزام بعدم الانتقاص من الحقوق الأساسية للمواطنين في ظل حالة الطوارئ التي أعلنها في مواجهة كورونا المستجد (كوفيد19). ونقل البيان عن مايكل بيج نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة، قوله إن "على السلطات الأردنية الوفاء بالتزامها بعدم الانتقاص من الحقوق الأساسية في ظل حالة الطوارئ"، مضيفا أن عليها "ضمان أن تكون جميع الإجراءات المتخذة ضرورية ومتناسبة مع التهديد الذي تفرضه الجائحة." وأشار إلى أن "الاختبار الحقيقي لأي دولة يكمن في طريقة تعاملها مع مواطنيها في أوقات الأزمات"[15]. وقد نهجت الأردن تدابير احترازية صارمة، عبر إنزال قوات الجيش إلى الشارع من أجل ضبط النظام العام، مما أسفر عن اعتقال عدد كبير من المواطنين غير منضبطين لحالة الطوارئ الصحية.

في الختام بالرغم من الملاحظات النقدية التي يمكن تقديمها لأطروحة أغامبين، خصوصا أنها تظل مسكونة بهاجس فقدان السيادة القانونية لصالح سيادة سلطة الحاكم، على اعتبار أن معظم الدساتير المعاصرة تنص على ضوابط وإجراءات معيارية لفرض حالة الاستثناء، والتي لا يمكن أن تتخذها السلطات الحاكمة من أجل فرض هيمنتها، وتغييب باقي السلطات ووضعها على هامش الحكم. إلا أن الأنظمة السياسية التقليدية، قد تكون مخبراً مهما لاختبار أطروحة أغامبين حول ميكانزمات اشتغالها في تنزيل القوانين، واحترام نزعتها الضَبطية. خصوصا في المراحل التي تشهدها البلدان في حالة الكوارث الطبيعية، أو في حالة الاحتجاجات الشعبية أو كما هو حاصل الآن مع انتشار الجائحة الوبائية لفيروس كرونا كوفيد19.

[14] فيروس كورونا المستجد، على الدول أن لا تستغل تدابير الطوارئ لقمع حقوق الإنسان، https://bit.ly/2AJjyAS، شوهد بتاريخ 15 يونيو 2010.

[15] "رايت ووتش تحض الأردن على عدم الانتقاص من الحقوق الأساسية"، الجزيرة نت، https://bit.ly/3hs87m1، شوهد بتاريخ 16 يونيو 2020.

لائحة المراجع:

- أغامبين جورجيو، **حالة الاستثناء: الإنسان الحرام**، ترجمة. ناصر إسماعيل، ط1. (مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة، 2015).
- **المنبوذ: السلطة السيادية والحياة العارية**، ترجمة عبد العزيز العيادي، ط1. (منشورات الجمل، بغداد 2018).
- شميث كارل، **اللاهوت السياسي**، ترجمة رانية الساحلي وياسر الصاروط (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2018).
- المراقبة والمعاقبة..جدل فلاسفة أوربيون بشأن جائحة كورونا، **الجزيرة نت**، https://bit.ly/2YaGhDj.
- عائشة النجار، حوارات الفلاسفة وأشياء أخرى، **عمران**، https://bit.ly/3e8ALGy.
- Jean-Luc Nancy, Viral Intrusions and (other) Friendships, https://bit.ly/3hyd9NP.